البيئة القانونية الحاضنة لشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر

The Legal Environment Fostering Islamic Banking Windows in Algeria

غربي نور الدين *
مخبر القانون العقاري
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، الجزائر
noureddine.gherbi@univ-sba.dz
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

بردان رشيد
مخبر القانون العقاري
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، الجزائر
rachid-berredane@hotmail.com
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/11/13 - تاريخ القبول: 2025/12/26 - تاريخ النشر: 2026/07/27

الملخص: تماشيا مع التطور المصرفي الذي تشهده بلادنا والتحول نحو الاستثمار في مجال الصيرفة الإسلامية تم السماح للبنوك التقليدية، بفتح نوافذ (شبابيك) للصيرفة الإسلامية منفصلة ومستقلة ماليا وهذا ابتداء منذ صدور النظام 02/20 والتعليمة 03/20 وقانون النقد والمصرفي 09/23 ومن خلال تقديم خدمات واستثمارات مالية إسلامية، خالية من الفوائد المحرمة شرعا، حققت تلك النوافذ في البنوك التقليدية، نجاحا عاد بالفائدة على كل من المؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية وحتى الدولة والمجتمع، كل هذا التحول من أجل مسايرة التطور المالي الإسلامي الذي تشهده الدول الإسلامية وحتى الغربية والاستفادة من مدخرات أموال المسلمين واستثمارها في مشاريع تنموية، رغم التحديات التي تواجهها مثل عدم وجود تكوين لليد العاملة المؤهلة في مجال المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، التحول المالي.

Abstract: In line with the banking development witnessed by our country, especially its shift to investment in the field of Islamic banking, conventional banks were allowed to open windows for Islamic banking that are separate and financially independent. This was through the repealed Régulation 18/02, Régulation 20/02, Instruction 20/03, and the Monetary and Banking Law 23/09. By providing Islamic financial services and investments free of forbidden interest, these windows in conventional banks achieved success that benefited everyone, whether financial institutions, economic institutions, or even the state and society. All this is in order to keep pace with the Islamic financial development witnessed by Arab, Islamic, and even Western countries to benefit from the savings of Muslims and invest them in development projects despite the challenges that may face, such as the lack of training for qualified workers.

Keywords: Islamic windows, Islamic banking, financial transformation.

* المؤلف المرسل: غربي نور الدين

مقدمة:

تعد التشريعات الخاصة بالمصارف الإسلامية بشكل عام، وتلك المتعلقة بالشبابيك الإسلامية لدى البنوك التقليدية بشكل خاص، من التحولات القانونية الهامة، التي شهدتها الجزائر في العقد الأخير في مجال البنوك، اذ حاولت وضع أسس قانونية مستقلة عن التنظيمات الخاصة بالبنوك التجارية، من كل الجوانب، والهدف منها هو وضع بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية صلبة تواكب التحول العالمي الحاصل في هذا المجال، هذا وقد شهدت أغلب البلدان الإسلامية، وبعض الدول الغربية الغير الإسلامية توجه جديد نحو المالية الإسلامية، وقد اعتمد المشرع على الدراسات والبحوث المختصة في مبادئ الاقتصاد الإسلامي وجعلها حجرا أساس للانطلاق منها، والتي تستند على الشريعة الإسلامية بكل مصادرها وتطوراتها، وافكارها، بالخصوص على مبدأ عدم التعامل بالربا في المعاملات المالية، ويعتقد الكثيرون أن هذا هو جوهر المصارف الإسلامية، وقد اخذت الجزائر، تخطو خطوات لابأس بها في السنوات القليلة الماضية من الناحية القانونية فقد أصدرت قانون 02/18 الملغى بالقانون الجديد 02/20 والتعليمة 03/20 والقانون النقدي المصرفي 09/23، وبما ان التوجه الجديد للدولة الجزائرية هو الاستثمار خارج المحروقات وإيجاد مصادر تمويلية جديدة بديلة عن النفط، وقد أصبح العمل المصرفي الإسلامي واحدة من تلك البدائل المطروحة، الا أن العمل المصرفي في الجزائر في أرض الواقع، يحتاج الى استراتيجية قانونية وسياسية واقتصادية واضحة المعالم من خلال تشجيع الاستثمار المصرفي الإسلامي بكافة اشكاله على الصعيد الداخلي والخارجي خاصة وأن بلادنا تزخر بمجتمع إسلامي يخشى التعامل مع الأموال الربوية المودعة في البنوك التقليدية او الاستثمار فيها او الاقتراض منها، هذا بالإضافة الى وجود أموال موازية مكتنزة، غير مستثمرة موجودة عند الحاضنة الشعبية، لهذه الأسباب وغيرها، قد اقتحمت البنوك التقليدية مجال الصيرفة الإسلامية، من خلال فتح فروع لها تدعى شبابيك أو نوافذ إسلامية، هذا ما سنسلط عليه الضوء في دراستنا هذه.

أهمية الدراسة: إن تعاظم الاهتمام بالموضوع المطروح راجع إلى الأهمية القصوى لشبابيك الصيرفة الإسلامية، لدى البنوك التقليدية ولدى الدولة والمجتمع فالدولة تهدف الى استقطاب الأموال المكتنزة وتنويع استثماراتها والرفع من مداخيلها أما المجتمع بحكم انتمائه الإسلامي وحرصه على عدم التعامل بالربا، وعلى عدم الحياد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، كذلك البنوك الخاصة والعمومية تسعى الى إستقطاب الكتلة النقدية المكتنزة، ومن هنا يحدث التقاطع بين المجتمع والدولة والمؤسسات المالية، وكان لابد أن تولي الدولة إهتماما بالصيرفة الإسلامية، بما في ذلك توسيع شبابيك الصيرفة لدى البنوك الخاصة، بوضع أسس متينة تبنى عليها منظومة مصرفية إسلامية عصرية تلبي رغبات المجتمع ولا يتأتى ذلك إلا بترسانة قانونية تكون كبيئة وحاضنة لهذا التوجه.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسات التي تهتم بالاقتصاد الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص الى إعطاء أولوية للاستثمار في أموال الجزائريين المسلمين وتنميتها والمساهمة في تنمية وبناء الوطن وإبراز اثارها على خلق بيئة قانونية خصبة تنشأ فيها الشبابيك الإسلامية لدى البنوك التقليدية، وتوفر لها شروط النجاح واقتراح بعض الحلول للمشاكل، والتحديات التي يمكن ان تواجهها وتنويع خدماتها المبتكرة.

الاشكالية: أصبح تعميم نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية، داخل المنظومة المصرفية التقليدية في الجزائر ضرورة وحتمية قانونية ومالية واقتصادية، لابد منها لتحقيق تجربة تحاكي بعض البلدان التي سبقتنا في ذلك، ورغم أن المشرع الجزائري فتح المجال متأخرا، من خلال النظام 02/18 الملغى والنظام 02/20 والقانون 09/23 الا ان الواقع اثبت تسجيل ارقام متزايدة في شبابيك الصيرفة الإسلامية بالجزائر ومنتوجاتها، والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه القوانين كافية لنشر شبابيك الصيرفة الإسلامية بشكل واسع لدى البنوك التقليدية في الجزائر؟ وإذا كان عكس ذلك ماهي التحديات والصعوبات التي حالت دون الوصول الى الأهداف المنشودة؟

في ورقتنا البحثية هذه أردنا أن نتطرق بنوع من التفصيل أو نسلط الضوء على البيئة القانونية الحاضنة لنوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، ويمكن عرض ذلك في النقاط المدرجة كالتالي تعريف البنك الإسلامي، وتعريف شبابيك الصيرفة الإسلامية وكيفية عملها؟ ونشأتها في الجزائر وماهي الحوافز التي دفعت المشرع الى إصدار جملة من القوانين الخاصة بها، والأهداف التي تأسست من أجلها وشروطها القانونية، والرقابة المفروضة عليها والعقبات التي حالت دون تحقيق بعض أهدافها؟

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اقتراح الفرضية الرئيسية التالية:

– كخطوة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، تم فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية والابتعاد عن الصيرفة التقليدية تدريجيا.

منهجية الدراسة:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضية، اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي يتم اتباعه لمعالجة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية استنادا إلى متطلبات فتح النوافذ الإسلامية التي قمنا بتحليلها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم هيكلة البحث على النحو التالي:

1– مفاهيم تتعلق بالصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية، ونشأتها، والدوافع والاهداف.

2- المبادئ والشروط الأساسية لفتح والترخيص بشبابيك الصيرفة الإسلامية والرقابة الشرعية.

3- التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها، واثارها ومدى نجاحها.

1-1 تعريف البنك الإسلامي:

رغم اختلاف الفقهاء في تعريف للبنوك الإسلامية، الا نها تصب في قالب واحد، نختار على سبيل المثال منها ما يلي: **البنوك الإسلامية:** هي تلك المؤسسات المالية، التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة بعدم التعامل بالربا اخذا وعطاءا، اما التعريف القانوني لها هي تلك البنوك والمؤسسات التي ينص القانون بإنشائها وفق الشريعة الإسلامية على الالتزام بمبادئها وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا[1]

كما تعرف البنوك الإسلامية على انها :مؤسسة نقدية ومالية تعمل على استقطاب الأموال الراكدة، من عند افراد المجتمع الجزائري الإسلامي وغيره وتوظيفها في مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على جميع المساهمين، كما تعمل على تنمية الاقتصاد، هذا كله بالالتزام وفق قواعد الشريعة الإسلامية، دون الخوض في العمليات المالية الربوية، وتقدم البنوك الإسلامية خدماتها الاستثمارية بالاستناد على مبدا المشاركة في الخسارة والربح، كقاعدة رئيسية ((الغنم بالغرم)) وهذه الخاصية من أبرز ما تتميز بها البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية الربوية، ويعتبر الاهتمام ب مجال الاستثمار في البنوك الإسلامية التوجه الجديد الذي لجأت اليه الجزائر على غرار الكثير من البلدان الإسلامية وحتى غير الإسلامية لامتصاص الأموال الموازية المكتنزة عند افراد المجتمع الجزائري المسلم الذي يرفض غالبيته التعامل مع البنوك التجارية التي تتعامل بالربا المحرم شرعا، وكذلك تنويع مجالات الاستثمار في الاقتصاد الوطني الى قطاعات جديدة خارج المجال النفطي الذي استحوذ على 95 بالمئة من الاقتصاد الوطني ولوضع بيئة حاضنة قانونية، تؤسس وتضع الخطوط العريضة للصيرفة الإسلامية، اصدر المشرع الجزائري عدة قوانين أهمها قانون 02/18 الملغى والقانون 02/20 والتعليمة 03/20 وغيرها من القوانين التي عبدت الطريق للاستثمار في هذا المجال.[2]

1-2 مفهوم شبابيك الصيرفة الإسلامية: لقد عرفت شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التجارية الربوية على أنها فكرة ادخال بعض الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك التقليدي، وذلك نزولا عند طلب شريحة معتبرة من العملاء الذين يرغبون تمويلات واستثمارات تتفق مع الشريعة الإسلامية.[3]

[1] عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات اعمال البنوك، دار الخلدونية، الطبعة 2013 ص 255.

[2] دسمية شاكري، المصارف الإسلامية في الجزائر بين الواقع والقانون، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد3، عدد2020/1 ص462.

[3] د يحي الشريف نصير، الرقابة الخارجية على المصارف وشبابيك الصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري، بيت الأفكار 2024 ص 45

ونصت المادة 72 في فقرتها الثانية من القانون النقدي والمصرفي 09/23 على أن المؤسسة المالية من خلال هيكل يسمى شباك يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ويجب أن يكون الشباك مستقلا ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى أو المؤسسة المالية.

وعرفة المشرع الجزائري في المادة 17 من القانون 02/20 بانه ((هيكل ضمن البنك او المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية)).[4]

قبل صدور النظامين 02/18 و02/20 انحصر الاستثمار في الصيرفة الإسلامية ببنكين رئيسيين هما بنك البركة وبنك السلام وحسب المادة 04 من النظام 02/97 المؤرخ في 06 افريل 1997م المتضمن شروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية، المعدل والمتمم تم ذكر تعريف شباك البنك على انه: كل مبنى او محل مهيا يفتتحه البنك يستخدم فيه موظفيه، توكل لهم مهمة القيام بالعمليات المقدمة للجمهور ويتمتع الشباك بصلاحيات محدودة لكن بعد سنة 2018 سمحت السلطة من خلال التشريع المذكور بإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية تعمل وفق الشريعة الإسلامية أي انها تقدم خدمات مصرفية بدون فائدة، ولم يتطرق المشرع الى تعريف دقيق لشباك الصيرفة الإسلامية فنظام رقم 02/18 الذي سماها (شباك الصيرفة التشاركية) ليتراجع المشرع عن هذه التسمية ويستبدلها[5] بمصطلح الصيرفة الإسلامية بموجب النظام رقم 02/20 المؤرخ في 15مارس 2020 ومن خلال التمعن في النظامين ونشاط البنوك التقليدية في الصيرفة الإسلامية يمكن ان نقترح التعريف التالي: **نوافذ الصيرفة الإسلامية:** هي ركن او هيكل يوجد في البنك التقليدي ويمارس نشاطه المصرفي والمالي الذي ينحصر بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أي عدم التعامل بالفوائد الربوية عطاءا وأخذا، ويتمتع شباك بالاستقلال المالي المنفصل في المحاسبة عن البنك كما يستقل أيضا من حيث الهيكل ويرتكز التعريف على ثلاث عناصر: الاستقلالية التسمية والنشاط المالي الإسلامي. وعرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية النوافذ الإسلامية بأنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية يقوم بالاستثمار وتقديم الخدمات المالية بشكل يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، على أن تكون هذه النافذة وحدة مخصصة أو فرعاً داخل تلك المؤسسة، غير أنها لا تتمتع بالاستقلالية الشخصية المعنوية من الناحية القانونية.[6]

[4] المادة 17 النظام رقم 02/20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[5] د يحي الشريف نصير، المرجع السابق ص 45.

[6] عزوز احمد، شبابيك لصيرفة لإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة 2022 ص251.

"والنافذة الإسلامية هي قسم ذاتي الإدارة داخل المصارف التقليدية، يُعنى بتوفير المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة. ويتميز هذا القسم باستقلاله الكامل عن بقية أعمال البنك الاعتيادية، وتحت رقابة مباشرة من هيئة فقهية متخصصة للتأكد من شرعية معاملاته[7]

كما عرفها البعض على أنها وحدة تنظيمية يديرها البنك التقليدي تختص في تقديم الخدمات الإسلامية. وكما عرفت النوافذ الإسلامية ب: أن يخصص المصرف التقليدي حيز أو جزء كي يقدم خدمات مصرفية إسلامية، وعليه يمكن الاستنتاج أن الشبابيك الإسلامية هي عبارة عن أقسام مستقلة داخل المصاريف التجارية تقوم بتوفير الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذه الأقسام هيئات شرعية متخصصة، على أن تكون الأقسام تتمتع بنوع من الاستقلال المالي عن البنوك التجارية هذا وقد عرفته المادة 17 من النظام 02/20بانه هيكل ضمن البنك او المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.[8]

1-3 نبذة عن تأسيس النوافذ الإسلامية:

ظهرت فكرة تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الغربية في الدول غير الإسلامية وتم استحداث النوافذ بعد أن تزايد عدد الزبائن والعملاء من الجالية الإسلامية التي كانت ترفض وتمتنع عن المعاملات البنكية ذات الفائدة الربوية، وكانت تبحث أي الجالية الإسلامية على معاملات مالية غير ربوية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بعدها انتشرت ظاهرة إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في كل الدول. وكان البنك السعودي البريطاني أول من أشأ فرعا سنة 1978م، يعمل وفق الشريعة الإسلامية، ثم بعده مصرف مصر الذي قام بفتح نوافذ إسلامية سنة 1980م اما في الجزائر إلى غاية 2020 كانت منتجات الصيرفة الإسلامية ممثلة فقط في بنكين خاصين وهما بنك البركة ومصرف السلام. ولقد انشا البنك الوطني الجزائري وهو بنك تقليدي BNA أول نافذة إسلامية تابعة لبنك حكومي، بعده ذهب بقية البنوك العمومية، مثل القرض الشعبي الجزائري CPA، وبنك التنمية المحلية BDL، والبنك الخارجي الجزائري BEA الى السير على نفس الطريق بتأسيس الشبابيك الإسلامية وتعميم هذه الفكرة وبضرورة الفصل الكلي للمنتجات المالية الإسلامية عن الخدمات الربوية التي تقدمها البنوك التقليدية، وذلك عبر هياكل مستقلة إداريا وماليا ومن حيث الوظائف تسير بقدرات بشرية متخصصة، ويفهم من هذه الخطوة ان المصرفية الجزائرية تمضي قدما

[7] طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 05 العدد 2022.

[8] د فرحي محمد، انفتاح البنوك التقليدية على شبابيك الصيرفة الإسلامية، قراءة في احكام النظام رقم 02/20امؤرخ في 15 /2020/03.

الى تحول جزئي وتدريجي لتبني الصيرفة الإسلامية، بالاعتماد على معايير شرعية الصادرة عن الهيئة الوطنية المخولة قانونا.[9]

1-4 الدوافع التي أدت الى انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية:

ان تهافت البنوك التقليدية على فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، ليس وليد الصدفة بل عنده اهداف مالية واقتصادية بحتة خاصة كما أشرنا سابقا الى استقطاب الأموال التي يكتنزها المجتمع الذي يرفض المعاملات المالية الغير شرعية دينيا مثل الربا.

1-4-1*عدم التعامل بالفائدة: ان من بين أهم الدوافع التي أرغمت المشرع على هذا التوجه هو ان اغلب افراد المجتمع يتخوف من فكرة التعامل مع المصارف التقليدية الربوية، كما أنها تتجنب اكتناز الأموال.

1-4-2 * تنوع منتجات الصيرفة الإسلامية: لا تقتصر خدمات شبابيك الصيرفة الإسلامية على نشاط محدد بل أخذت أشكالا وصيغ متعددة للتمويه مثل المشاركة والمرابحة...

1-4-3*جلب الاستثمارات، واستقطاب رؤوس الأموال: يسعى الكثير من الافراد الى تنويع مصادر دخلهم من خلال استثمار اموالهم في الحلال من خلال نشاطات استثمارية متنوعة يمتاز بها المصرف الإسلامي.

1-4-4 *تزايد أرباح البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التجارية: اثبتت الأرقام ان البنوك الإسلامية حققت أرباحا لا يستهان بها في المقابل شهدت البنوك التقليدية ركودا ويجب الإشارة هنا الى ما وقع من ازمة مالية عالمية سنة 2008، والتي كانت بسبب الفوائد الربوية التي لا تعكس الاقتصاد الحقيقي والتي زادت من حجم ديون الافراد والمؤسسات.

1-4-5 * يعد انشاء النوافذ الإسلامية مرحلة انتقالية: لتعبيد الطريق نحو العمل المصرفي الذي يعمل على أساس أحكام الشريعة الإسلامية ومنه التحول الكامل الى المصرفية الإسلامية

بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول غير الإسلامية هدفها الأساسي من خلال انشاء نوافذ الصيرفة الإسلامية هو هدف مالي فقط للاستفادة من الخدمات المالية المتزايدة للجالية الإسلامية هناك.

[9] حنان دريد، الطاوس غريب، ياسمينة عمامرة، تقييم التجربة الجزائرية في التحول نحو صيرفة اسلامية: واقع وآفاق، مجلة النمو الاقتصادي ص 154.

1-5 أهداف فتح النوافذ الإسلامية:

تتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ونوجز أهمها فيمايلي:

1-5-1 عزوف غالبية المواطنين عن التعامل مع البنوك التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية والرغبة في فسح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات، وحثهم على الدفع بمدخراتهم في هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام.

1-5- 2 يعد النمو المتزايد في الاقتصاد الوطني للأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد البلد وعدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحظى فرص الاستثمار. حيث إن إستثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلا مَن أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ والتي ستحرص بدورها على إستثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية.

1-5-3 يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيدون فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية وسهولة سيطرة المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة، فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية قياساً بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ في التحول التدريجي من النظام المصرفي التقليدي السائد سلفا إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل، إذ نجد من الصعوبة والتحدي الاكبر أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشر

1-5-4 أهداف توسعية وابتكارية للمصارف الإسلامية:

* **استحداث صيغ للتمويل:** كي ينافس المصرف الإسلامي البنوك التقليدية الربوية لجلب المستثمرين لابد أن يوفر التموين الكافي لمشاريع مختلفة، وعليه أن يجد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

* **تنمية المهارات والكفاءات:** يعتبر تكوين الإطارات والكفاءات البشرية عنصر أساسي في المصارف الإسلامية إذ أثبتت التجارب أن العنصر البشري المؤهل له دور كبير في استثمار الأموال وعلى هذا النهج

سارت المصارف الإسلامية. وهذا راجع الى قلة اليد العاملة ذات خبرة كافية في المجال نظرا الى حداثة الصيرفة الإسلامية في الجزائر لذا يرى البعض لابد من الاستفادة من الخبرة التقليدية.

وتشتد المنافسة بين المصارف من أجل جذب أكبر عدد ممكن من العملاء سوآءا المستثمرين أو أصحاب الودائع الاستثمارية، حيث تمنح لهم كافة التسهيلات اللازمة، كذلك عليها ان تواكب التطور المصرفي، بابتكار صيغ تمويلية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، تخدم العملاء والمستثمرين على حد السواء لضمان الديمومة والاستمرارية وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق بعض أهدافها التي أنشئت من اجلها لابد لها من الإنتشار لتغطي اكبر قدر ممكن من المجتمع وذلك بتوفير كل الخدمات الاستثمارية والمصرفية لكافة المتعاملين.[10]

3 التوسع الاجتماعي والجغرافي: وهذا من أجل تغطية قدر ممكن من شرائح المجتمع وذلك بتوفير أغلب الخدمات المصرفية للمتعاملين وتقريب الهياكل إلى أماكن إقامتهم بفتح مراكز جديدة منتشرة في كل المناطق.[11]

6-1 استراتيجية البنوك الإسلامية:

تحتاج البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية واقتصادية بشكل عام الى استراتيجية واضحة المعالم تتمحور على نقاط أساسية أهمها أولا: جمع المال من المدخرين والمساهمين. ثانيا: استثمار تلك الأموال في مجالات متعددة عن طريق المشاركة او المضاربة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية، وتماشيا مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الإمكانيات البشرية) يضع البنك أهدافه التي أنشئ من اجلها او التي ينبغي ان يصل اليها مرحليا او نسبيا، وتعمل ا لبنوك الإسلامية بحذر عند استثمار المشاريع وتمويلها فهي تدرس المشروع الاستثماري أولا وتتوقع نجاحه بنسب عالية جدا، أي انها لا تغامر بأموال المساهمين الذين اودعوا اموالهم في البنك، هذا الامر الايجابي الذي يجعل توقع نسبة الربح يكون مضمون بنسب عالية جدا، اما منطق الخسارة فنسبته تكون قليلة جدا، فيشعر المدخر او المساهم بنوع من الأمان، هذا الامر يزيد من جذب أموال جديدة بغية الإستثمار.

تجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك الإسلامية لا يمكن أن تقترض من البنوك التقليدية ولا حتى من البنك المركزي إذا كانت تحتاج إلى أموال بسبب أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية وبدرجة أولى يتم اللجوء إلى

[10] د إسماعيل خلف الله، مدى نجاح البنوك الإسلامية، دار الامام مالك الجزائر مارس 2018 ص56.

[11] محمد عدنان بن ضيف، المصارف الإسلامية ضمن النظام 02/20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال أستاذ محاضر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 02، ديسمبر 2021 ص1199

المصارف الإسلامية من اجل أهداف تنموية، وتمويل مشاريع استثمارية حيث لا يمكن للمصارف أن تقوم بأعمالها إلا بوجود تمويل، ووجود خدمات استثمارية.[12]

يتلقى المصرف الإسلامي أو الشباك الإسلامي أموال المودعين، بصفته مضاربا وفقا لمبدأ الغنم بالغرم، ولا يضمن رأس المال الا اذا ثبت التعدي أو التقصير، فالبنك في هذه الحالة يضمن رأس مال المضاربة، وذلك يجتمع عليه اغلبية الفقهاء.[13]

1- 7 التوجه نحو فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية: على غرار الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية منها اخذت الجزائر تتحول الى الاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفتح شبابيك لها ضمن البنوك التقليدية ورغم أن النظام 02/20 يشوبه نوع من النقص القانوني الا أنه من بين إيجابياته فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وهذا يشكل إضافة نوعية للقطاع المصرفي في بلادنا وإيمانا من القائمين على بعض المصارف الربوية بشرعية النظام المصرفي الإسلامي، ورغبة منهم في التحول الكامل لأنه الطريق الأكمل والأسرع، والأجدر باكتساب ثقة العملاء، قامت بعض المصارف بشق الطريق نحو التحول الكامل لجميع اجزاء البنك نحو العمل المصرفي الإسلامي الكامل، وذلك بإيقاف جميع التعاملات الربوية، وإنشاء أوعية استثمارية جديدة، ومحاولة تنقية البنك جميعه من العمل المصرفي الربوي، ومما ساعدها في ذلك صغر حجمها في السوق المصرفي، وسهولة إعادة تأهيل العاملين بها. وهذا ما يعرف بالتحول من المصارف التقليدية الخالصة عبر عملية الانتقال التدريجي من الأنشطة والمعاملات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى الصيغ التمويلية والاستثمارية المباحة فقهياً، بداية من مرحلة الشبابيك وصولا الى إحلال المنظومة المصرفية الإسلامية محل المنظومة التقليدية السابقة.[14]

2-1 المبادئ الخاصة بعمل شبابيك المصارف الإسلامية:

- عدم مخالفة الخدمات لأحكام الشريعة الإسلامية
- مبدأ الاشتراك في الربح والخسارة
- تمويل الاستثمار المدروس مسبقا المتوقع نجاحه سلفا لتفادي الخسارة قدر الإمكان

[12] محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، المؤسسة الوطنية للكتاب زيغود يوسف الجزائر 1990 ص 82.

[13] سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الاتمان، الدوان الوطني للمطبوعات الجامعية، إعادة الطبعة 1 سنة 2015 ص 163.

[14] حنان دريد، الطاوس، غريب، ياسمينة عمامرة، المرجع السابق، ص 145.

- الآجال المتوسطة والطويلة وهذا يسمح للمصرف تمويل استثمارات معينة مدروسة قصد توفير القدر الكافي من الوقت.

- إلى جانب التمويلات الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والاجارة وغيرها يقدم البنك الإسلامي خدمات مصرفية إضافية لا تتعارض مع الشريعة مثل خدمات الأوراق المالية والمستندات وتأجير الخزائن الحديدية.[15]

- يلعب البنك الإسلامي أو الشباك دور الوسيط بين المودعين وطالبي التمويل، فهو يختار الفرص الناجحة والمشاريع ذات جدوى وأصحاب الكفاءة والخبرة في الاستثمار حتى يكون لا تكون هناك خسارة محتملة.[16]

2-2 شروط إنشاء نوافذ إسلامية في البنك التقليدي:

الشروط القانونية:

- حصول البنك على موافقة مبدئية من البنك المركزي الجزائري

- دراسة المتطلبات القانونية من طرف إدارة الشنون القانونية لهذا التحول والنتائج القانونية المحتملة

- قرار الترخيص المتضمن، فتح نافذة إسلامية ومناقشة التعديلات في عقد التأسيس عن الجمعية العمومية.

الشروط الشرعية:

- تشكيل هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكفل بفتح شباك الصيرفة الإسلامية.

- وجود مدققين شرعيين لتحقيق اهداف الرقابة الشرعية.

- اختزال وانهاء المعاملات المالية التي تحرمها الشريعة الإسلامية كليا.

- الحرص كل الحرص على عدم امتزاج الأموال المشروعة والأموال الغير المشروعة، أي الاستقلالية والفصل بينهما.

[15] خلدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية 2016 ص237.

[16] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية 2016 ص 52.

الشروط الإدارية:

- تدريب عمال يكون مجال اختصاصهم هو المحاسبة المالية الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي

- تغيير النظام الأساسي وعقد المصرف حتى يصبح مشروعا.

- تشكيل إدارة خاصة تشرف على عملية التحول.

2-4 الترخيص للبنوك بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية:

الترخيص: هو عمل اداري من خلاله يسمح للبنك بممارسة نشاط معين فتح شباك الصيرفة الإسلامية ومن خلال المادة 16 من النظام 20-02 للحصول على ذلك الاذن من بنك الجزائر يشترط تسليم ملف تندرج فيه الوثائق التالية: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء والصناعة المالية الإسلامية , بطاقة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك[17] طبقا لنص المادة 25من النظام 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[18] الاجراء الواجب اتباعه كي يتم ضمان الاستقلالية المالية والادارية لشبابيك الصيرفة الإسلامية عن باقي النشاط المالي للبنك.[19]

وتعتبر شهادة المطابقة عنصر يجب توفره حتى يتم الترخيص لفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية وحسب المادة 14 من النظام 20-02 أنه قبل تقديم طلب ترخيص يجب على المؤسسة المالية أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة أي الحصول على الشهادة قبل طلب الترخيص.[20]

1-النوافذ الإسلامية تتميز في تعاملاتها وفق احكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا.

2-إيداع الوديعة الإستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة اليه، والتي تكون قابلة للربح والخسارة.

3- يكون الاستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الأصل والفرع على أساس عقد بين الدائن والمدين. تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة والمرابحة والمضاربة أي ان صيغها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية.

---

[17] المادة 16 من النظام 20-02-المؤرخ في 15مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

[18] المادة 25من النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.

[19] د عينين فضيلة، القانون البنكي وفق القانون رقم 09/23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ص66.

[20] المادة 14 من النظام 20-02-المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

4- وجود هيئة شرعية تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية النوافذ وكفاءة المصارف الإسلامية: يرى بعض الباحثين أن النوافذ الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة، والخبرات المتراكمة لدى المصارف الربوية.

5- إن للنوافذ الإسلامية إدارات خاصة في النواحي المصرفية، تكون داخل المصرف الرئيسي وتكون بمثابة المراقب المصرفي على أعمالها، وتكون مقيمة لهذه الأعمال من حيث جدواها الاقتصادية أو عدمها.

2-4 الاستقلالية المحاسبية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية:

تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية وضمان عدم اختلاط الأموال المحرمة مع الأموال المشروعة جاء النظام 20-02 الذي أكد في المادتين 17 و18 منه على استقلالية المحاسبة المالية لنوافذ الصيرفة الإسلامية من خلال النقاط التالية:

* فصل مالية النوافذ الإسلامية عن الأقسام الأخرى للبنك.

*الفصل النهائي بين محاسبة نافذة الصيرفة الإسلامية ومحاسبة الأجهزة الأخرى للبنك.

*حسابات زبائن الصيرفة الإسلامية لا يجب ان تدمج مع باقي الحسابات الأخرى للزبائن وضع جزء أو قسم مخصص لمستخدمي شباك الصيرفة الإسلامية.[21]

2-5 الرقابة الشرعية على نشاطات الصيرفة الإسلامية: من بين أهم الأمور في مجال الصيرفة الإسلامية –الرقابة الشرعية – وهي معاينة النشاطات المالية التي يقوم بها البنك لضمان أنها تنطبق مع ما تنص عليه الشريعة الإسلامية وهي ترتكز على أمرين:

أولا: التدقيق والافتاء :يقوم مجموعة من العلماء المختصين في الشريعة الإسلامية بإصدار فتوى لضمان المعاملات المالية بأنها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يجب أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية من خلال: تقوم الجمعية العامة للبنك بتعيين كل عضو في الهيئة الشرعية وعضو الهيئة، لا يجب أن يكون المدير التنفيذي أو موظفا فيها وعضو الهيئة الشرعية لا يجب أن يكون مساهما في البنك ومن خلال المادة 15 من النظام 20-02 أصبح لزاما على البنوك التي فتحت شبابيك الصيرفة الإسلامية تكوين هيئة الرقابة الشرعية.

[21] د ميلود بن حوحو، مقال قراءة في أحكام النظام 20-02-المؤرخ في 15مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتعليمة 20-03 المؤرخة في 02أفريل 2020 المعرفة لمنتجات الصيرفة الإسلامية، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جوان 2020 العدد01

إن إنشاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى شكّل خطوة هامة نحو وضع الأطر الفقهية والقانونية لضبط هذه الممارسة المصرفية، وتوحيد المرجعية الشرعية للمنتجات المالية في الجزائر، هذا ولقد صادق المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء 'الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية' في 06 أفريل 2020م. وتتولى هذه الهيئة مهمة منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية، وهي الشهادة التي يتوقف عليها قرار بنك الجزائر في توطين وتسويق هذه المنتجات المصرفية الإسلامية.[22]

ثانيا: الرقابة المصرفية: تهدف الرقابة المصرفية الى عدم الوقوع في الخطأ المصرفي لتفادي حدوث خسائر ويوجد نوعين من الرقابة أ الرقابة الداخلية: وهي العملية التي يقوم بها المصرف داخليا لضبط نشاطه وتصحيح أخطائه والهدف منها أيضا ترقية الأداء الوظيفي وتحسين أساليب تكوين الموظفين وتتولى مصالح تقنية تابعة لإدارة البنك مهمة الرقابة الداخلية وتكون نتائجها تقارير ترفع إلى مجلس الإدارة أو المدير[23]

بعد صدور النظام 02/20المؤرخ في 2020/03/15حاول المشرع تجاوز وتدارك النقص في النظام 02/18 من خلال سعيه إلى تكوين الإطار القانوني للعمل المصرفي الجزائري وتمكين المصارف التقليدية من التحول إلى المصارف الإسلامية ورغم المستجدات التي جاء بها قانون 03/20 إلى أنه غير كاف، خاصة بما تعلق إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية من خلال المخالفات الفقهية في معاملاتها سبب امتناع الأفراد عن التعامل معها لوجود شبهة الربا ومنه مسايرة التطورات المالية العالمية والعربية والإسلامية لفتح المجال أمام أعمال المالية الإسلامية ومنتجاتها.

2-6 قراءة في بعض نصوص القانون النقدي والمصرفي 09/23:

حسب ما جاءت به المادة 71من قانون النقدي والمصرفي فإن كل عملية تقوم بها الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تعتبر عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية ونصت المادة 72 في فقرتها الثانية على أن المؤسسة المالية من خلال هيكل يسمى شباك يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ويجب أن يكون الشباك مستقلا ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى أو المؤسسة المالية كما اشترطت المادة 73من ذات القانون الحصول على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر، أما فيما يخص

[22] عزوز احمد، المرجع السابق ص 258 .

[23]محمد عدنان بن ضيف، المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 02/20المتعلق بالصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07/العدد 02-2022

الترخيص والاعتماد لمباشرة العمل المصرفي الإسلامي، لا يختلف عن الترخيص والاعتماد الممنوح للبنوك العادية وجاء في الباب الخامس في المادة 68 تتضمن العمليات المصرفية تلقي أموال من الجمهور وعمليات القرض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل نصت المواد من 89 إلى 104 من القانون المذكور سابقا على المجموعة من الإجراءات الشكلية والقانونية فمثلا المادة 91 يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات ذات أسهم، ويقدر المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية ومن خلال قراء تنا لقانون النقدي والمصرفي نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يهمش المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، بل منح لها حيزا كبيرا من الإجراءات والتعاريف ما يوحي بان هذا التوجه يؤكد اهتمام الدولة بهذا المجال والذي سيؤتي ثماره فيما بعد دون أدنى شك.[24]

3- 1 أثر النوافذ الإسلامية على نشاط البنوك التقليدية:

أظهرت التجارب أن النوافذ الإسلامية خطوة أولية غالبا، نحو أسلمة المصارف الربوية.

– إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات المصارف التقليدية في تطوير منتجات إسلامية، وتوفير كوادر بشرية مؤهلة، ينتفع بها العمل المصرفي بصفة عامة.

– إن للنوافذ الإسلامية دور كبير في توسيع العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تحفيز المصارف التقليدية إلى المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

– أظهرت التجربة أن فيفتح نوافذ إسلامية تابعة لمصارف ربوية عائقا أمام المصارف الربوية عن الطعن في البنوك الإسلامية، أو في أسلوب عملها، وعدم التشكيك في مصداقيتها؛ لأنها تعمل معها في المضمار نفسه فينتج عن ذلك عدم المواجهة بين النظامين.

– التوسع في العمل المصرفي الإسلامي، والبعد عن النظم الربوية، يظهر ذلك من خلال النمو السريع والكبير لمعدلات الاستثمار وفي الخدمات والصناديق الإسلامية، والتي يقدرها الخبراء بمليارات من الدولار.

3-2 مدى نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

حتى ينجح أي عمل مصرفي إسلامي عليه ان يتقيد بتلك المبادئ:

[24] القانون 09/23، المؤرخ في 12 يونيو، الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي في العدد 43 من الجريدة الرسمية، 27 يونيو 2023م .

1- **وضع استراتيجية علمية واضحة:** ان التخطيط العلمي السليم يزيد من احتمالية الوصول الى النجاح وتحقيق أرباح وهذا لضمان الاستمرار.

2- **التقيد بقواعد الشريعة الإسلامية:** ان الالتزام التام بإحكام الشريعة يعد جوهر العملية بحد ذاتها فقد قامت المصارف بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية مهمتها الإفتاء والتأكد من خلو عمل المصرفية الإسلامية من المعاملات المالية المحرمة شرعا.

3- **تكوين الموارد البشرية:** وجب على المصارف الإسلامية او الشبابيك الاعتماد على يد عاملة لها خبرة وتكونت في المالية الإسلامية او الاقتصاد الإسلامي.

3-3 التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

على غرار الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية منها اخذت الجزائر تتحول الى الاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفتح شبابيك لها ضمن البنوك التقليدية.

وادركت البنوك التجارية التقليدية، مدى التهافت والاقبال على خدمات البنوك الإسلامية والطلب عليها، من طرف فئات كبيرة من المجتمع الإسلامي، لذلك سارعت الى منافستها من خلال ادخال العمل المصرفي الإسلامي، في مؤسساتها المصرفية، م[25]

ان فلسفة التغيير والتحول في الغالب تتم عبر مراحل أي تكون مرحلية، بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية كخطوة أولى ثم التحول الكلي أي يصبح بنك إسلامي بعدما كان بنكا تقليديا، كمرحلة أخيرة رغم انه يمكن ان يتم التحول مباشرة الى الصيرفة الإسلامية.

[25] محمد بوحديدة، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، دار قانة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، سنة 2023، ص 13.

3-4 معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

رغم التحول الكبير للمالية الإسلامية في الجزائر إلا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعاني من عدت صعوبات.

معيقات تتعلق بالجانب التشريعي: بالرغم أن النظام 02/20 قد سمح بتوسيع النشاط البنكي الإسلامي إلا أنه ذكر النشاطات التمويلية والاستثمارية على سبيل الحصر، لا على سبيل المثال إذ أنه توجد صيغ تمويلية استثمارية لم يتطرق لها أصلا مثل المزارعة والمساقاة،

المعيقات التنظيمية:

تعمل المصارف الإسلامية تحت اشراف أجهزة رقابية وتنظيمية يشرف عليها بنك الجزائر ومن بين هذه الأجهزة من يتعارض عملها مع الصيرفة الإسلامية.

*هيمنة المصارف التقليدية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية لا يشجع على انشاء مصارف إسلامية مستقلة.

*تقديم البنوك التقليدية للخدمات الإسلامية، يؤثر على عامل الثقة لدى العملاء خاصة مع تباين الموقف الشرعي من دلك.

* إشكالية امتزاج واختلاط الأموال الإسلامية، مع أموال البنك التقليدي الأصلي.

* عدم توافق النظام المحاسبي التقليدي المعمول به، مع العمل المصرفي الإسلامي.

البيئة القانونية:

*احتكام المصارف الإسلامية في الجزائر الى نفس القوانين التي تنظم العمل المصرفي التقليدي رغم صدور النظام 02/20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية،

*الاحتكام الى القوانين الضريبية وقانون التأمينات والقانون التجاري من شانه ان يؤثر على المعاملات المصرفية الإسلامية.

*مشكلة نقص العنصر البشري المتخصص والمؤهل والمكون في مجال الصيرفة الإسلامية. فقد يصعب على العنصر البشري الخبير في الصيرفة التقليدية التأقلم مع الصيرفة الإسلامية.

*مشكل إدارة السيولة المالية: باعتبارها كيانات مستقلة، قد تجد النوافذ الإسلامية بعض الصعوبات في الإدارة المالية، نظرا للإقبال الكبير للمدخرين عليها، إيجاد طرق تمويلية شرعية دون اللجوء الى اموال المصرف الرئيسي لتفادي اختلاط أموال الشبابيك مع الأموال الربوية الممنوعة قانونا، والمحرمة قانونا وشرعا.

*النظام المحاسبي الموجه للبنوك التقليدية يختلف تماما عن النظام المحاسبي المستحدث للشبابيك، فلكل منهما خصوصياته، مع ضرورة الفصل بينهما وهذا ما ذهبت اليه الفقرة الثانية والثالثة من المادة 17 في النظام 02/20 السالف الذكر.[26]

علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الادارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

التبعية وعدم الاستقلال التام: من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الاسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الاسلامية

اختلاط الأموال: من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الاسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الاسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الاسلامية إلى البنك الاصلي الذي يستخدمه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الاسلامية إليه.

3-5 دور المصرفية الإسلامية في الاقتصاد الوطني:

رغم التوجه الجديد للدولة الجزائرية إلا أن البنوك الإسلامية لا تساهم إلا بنسب قليلة في تمويل الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فهي تساهم في إنشاء بعض المشاريع من خلال تحفيز الافراد على الاستثمار وتمكينهم من زيادة دخلهم وتحسين مستواهم المعيشي والاجتماعي وللصيرفة الإسلامية دور فعال في تنشيط التكوين الرأسمالي كما تلعب دورا هاما لجمع مدخرات القطاع العائلي.

الخاتمة: إن التوجه الجديد الذي ذهبت إليه الجزائر في مجال التحول نحو الصيرفة لإسلامية، من خلال النظام 02/20 والتعليمة 03/20 والقانون النقدي والمصرفي 09/23، رغم أنه جاء متأخرا نوعا ما

[26] محمد بوحديدة، المرجع السابق، ص 194و195.

مقارنة ببعض الدول العربية والإسلامية، إلا أنه وضع حجر الأساس لفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية، كأقسام داخل البنوك التقليدية وكتجربة أثبتت نجاحها في استقطاب أموال موازية كانت مدخرة عند المواطن واستثمارها في مشاريع تنموية مشروعة، لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالمالية الإسلامية بمرونة تجعلها صالحة للتطبيق في بلادنا، مما يضعها كبديل حقيقي وجاذب للنظام المصرفي التقليدي. هذه القدرة تتيح لها استقطاب وتدوير رؤوس الأموال الضخمة، ليس فقط داخل الجزائر، بل وحتى في مختلف الدول التي تبحث عن خيارات استثمارية أكثر أمنة.[27]

ومع أن هذه التجربة لاتزال فتية في بلادنا إلا أنها لاقت بعض الصعوبات من حيث وضع البيئة التشريعية الكافية، ومن حيث الهياكل والأجهزة الإدارية والرقابية ذات الصلة مع العلم أن بنك الجزائر يشرف على بعض العمليات والنشاطات التي يمكنها أن تجعل الصيرفة الإسلامية، ونوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية ومنتجاتها أمام الأفراد والشركات والمؤسسات المالية لادخار الأموال أو تمويل مشاريع استثمارية تعود بالفائدة كما تساهم الصيرفة الإسلامية في حل أزمة الديون العابرة للحدود، ينبغي ألا تقترض الدول إلا إذا كان الهدف هو تمويل مشاريع إنتاجية حقيقية تضيف قيمة للاقتصاد. وفي المقابل، يجب على الجهات المقرضة أن توجّه أموالها فقط لدعم هذه المشاريع الواقعية التي تضمن لها استرداد حقوقها بشكل آمن، مع ضرورة الابتعاد تماماً عن فخ الفوائد المتراكمة التي تزيد الأعباء وتعمّق الازمة.[28]

يعتقد الكثير من الباحثين أنه حان الوقت لتطوير شبابيك الصيرفة الإسلامية، الى درجة الوصول الى مرحلة الاستقلال الكلي عن البنوك التقليدية، وتصبح بنوك الإسلامية خالصة، نظرا للغموض الذي كان يكتنفها في بعض المسائل، خاصة مع عدم وجود شفافية مطلقة، فيما يتعلق بالتصريح عن رؤوس أموال الشبابيك وامتزاج الأموال. حتى وان حدث ذلك فعلا فان التخوفات تبقى قائمة، في ظل هيمنة النظام البنكي التقليدي، ويحتاج التحول الكلي الى سنوات من الممارسة المالية، رغم ان الواقع العملي يستبعد حدوث تغيير وتحول كلي نحو الصيرفة الإسلامية ذلك لان المصارف التقليدية تستهدف الكتلة النقدية الإسلامية وغيرها.

وما يمكن فهمه هو أن المشرع الجزائري لم يهمش شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، بل منح لها حيزا كبيرا من الإجراءات والتعاريف ما يوحي بان هذا التوجه يؤكد اهتمام الدولة بهذا المجال الذي سوف يعطى ثماره دون أدنى شك ولو بعد حين.

[27] دشاكري سمية.، المصارف الاسلامية في الجزائر بين الواقع والقانون. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية 2020)., 3(1)،ص46.

[28] بوشامي عبد القادر سرايدي احمد، دور المشاركات المصرفية في تمويل الاقتصاد الوطني. مجلة دفاتر المتوسط، 2022 العدد 1 ص 92.